

تعليم

في اليوم الأول للاختبارات الرسمية، خضع تلامذة البريفيه لمادتي الجغرافيا والرياضيات. المسابقتان بدتا «هناسبتين» لمستوى التلامذة والكفايات المطلوبة منهم، إلا ان ذلك لا يلغي بعض الملاحظات والثغر التي سجلها أساتذة المادتين في اجتماعين تقويعيين عُقد بعد الظهر

امتحانات البريفيه: جغرافيا ورياضيات «على النمط السابق»

ويشير أحد الأساتذة، الى أنه إذ جرى التشدد في مراقبة الامتحانات، فسيرفع هذا العام تلامذة ذوو مستوى جيد إلى المرحلة الثانوية. وميزة هذا الامتحان، كما يقول، أن اعتماد التلميذ على حفظ القواعد الحسابية، يمكنه من تحصيل المعدل، فيما اعتماده على الابتكار والتحليل، سيعطيه علامات مرتفعة.

لكن هل تتناسب الأسس الموضوعية لتصحیح المسابقة مع هذه المواقف؟ بالنسبة إلى بعض الحاضرين لجلسة المناقشة، التي جرت في إحدى قاعات «الاونيسكو»، فإن الأساس في محاسبة الطالب هو اعتماده على طريقة سليمة في حل العمليات الحسابية، بصرف النظر عن اعتماده طريقة تقليدية تعلمها من أستاذه في المدرسة، أو ابتكر طريقة أخرى، سليمة أيضاً، للوصول إلى الإجابة الصحيحة عينها. فعندما يُطلب من الطالب تبرير معادلة حسابية ما، يمكنه أن يقوم بذلك عبر طرق عدة، وجوهر المسألة هو إعطاؤه التبرير المنطقي والسليم.

في القاعة، دار نقاش بشأن استخدام الآلة الحاسبة في إحدى الاجابات التي تتطلب عملية حسابية يمكن اتمامها بالكامل عن طريقها. فقد اعترض قسم من الأساتذة على اعطاء علامة كاملة للطالب الذي اعتمد فقط على اجابة الآلة الحاسبة ومساواته بالطالب الذي اتبع طريقة «يدوية» للوصول إلى الإجابة، لكن البعض أوضح أن المنهج لا يمنع التلميذ من استخدام الآلة الحاسبة، لذلك يفترض وضع علامة كاملة له على الإجابة. وهذا ما فتح باب التساؤل بشأن الهدف من طرح سؤال يمكن ببساطة أن تعطي الآلة الحاسبة اجابته، وي طرح تساؤلاً أبعد من ذلك، بشأن المناهج المتبعة، فقسم كبير مما يتلقاه الطالب في العلوم الرياضية اليوم، أصبح الوصول إلى اجابته وتحليله سهلاً في ظل توافر التكنولوجيا الحديثة، حيث أصبح من الضروري تطوير وتحديث هذه المناهج.

اللافت أن الأساتذة سواء في الجغرافيا أو الرياضيات يطالبون باعتماد المرونة مع التلميذ، والتدقيق في اجابته، ولا سيما أن بعض التلامذة يمكن أن يقاربوا الأسئلة على نحو قد لا يخطر على بال المصححين.

التي تحتل إجابتين، ما يترك المجال لاستنسابية اللجنة، كذلك لا يوجد توازن، كما قالوا، بين حجم السؤال المطروح والإجابة، بمعنى أن توزيع العلامات غير مدروس، بما يتناسب مع ما هو مطلوب من السؤال. في المقابل، أبدى المرشدون ارتياحهم لمسابقة الرياضيات «المقبولة» شكلاً ومضموناً لكونها تتطابق مع التوصيف الرسمي للمسابقة، وصالحة لتقويم التلميذ بصورة عادلة وبناءة، وخصوصاً لجهة تنوع أسئلة المسابقة بين تقليدية تتطلب عمليات حسابية بسيطة، وتستوجب من الطالب اتباع منهجية سليمة لاجاد الحل، وأسئلة أخرى تحتاج منه تحليلاً عميقاً، ونمط ثالث فيه من الحيلة التي تجمع بين حفظ القاعدة الحسابية والقدرة على ايجاد المخارج الحسابية الصحيحة».

التضاريسية التي يصب عندها نهر الليطاني، فتقول إن النهر يصب في البحر، لا عند وحدة تضاريسية، فكان الأجدى أن يسأل التلميذ عن الوحدة التضاريسية التي يجري فيها النهر قبل مصبه. وفي مجال آخر، تستغرب بدران كيف يجري تضمين أحد الأسئلة جواباً عن سؤال آخر، فالسؤال الرقم 8 في المجال الثاني يتحدث عن تزايد العجز في إنتاج الغذاء في العالم العربي، الذي يمكن أن يكون عنواناً للنص المطلوب في السؤال الذي يسبقه.

بدا المرشدون المشاركون في جلسة أسس التصحيح غير راضين عن المسابقة المخالفة في بعض جوانبها للتوصيف الرسمي، كان توضع نصف علامة كتابة النص الجغرافي على الإجابة من المستندات. ومن المرشدين من تحدثت عن بعض الأسئلة

من التلميذ تسميته، أي إنّه يسأل عن أمر مجهول.

لكن هذا السؤال يفترض بحسب أساتذة تعليم الجغرافيا في كلية التربية في الجامعة اللبنانية الهام بدران معلومات مكتسبة لدى التلميذ بمعرفة موقع النهر من دون أن يكون اسم النهر مكتوباً في المسابقة، وهو يجب ألا يمثل صعوبة إلا إذا لم يُعلم التلميذ على خريطة الأنهار في الصف، وبالتالي يُكسب مهارة تحديد موقع نهر الليطاني أو غيره، مع أن التلامذة في هذا الصف يجب أن يتعرفوا إلى الظواهر الطبيعية، ولا سيما أن تحديد المواقع والاتجاهات هو أحد المجالات المطروحة دائماً في الامتحانات.

إلا أن بدران تسجل اعتراضها على صياغة الشق الثاني من السؤال الرابع في المجال نفسه والمتعلق بالوحدة

فانت الحاج - حسين مهدي

للهولة الأولى، تبدو مسابقة الجغرافيا للشهادة المتوسطة متوافقة مع النمط السابق في طرح المجالات الجغرافية الثلاثة: تحديد المواقع والاتجاهات، استعمال المستندات وكتابة النص الجغرافي، ومناسبة لمستوى التلامذة وتغطي الكفايات المطلوبة في هذا الصف. إلا أن قراءة متأنية للأسئلة تكشف ثغراً تستدعي عدالة في التصحيح لرفع اجفاف قد يلحق بالمتخنين.

من الملاحظات العامة التي يسجلها الأساتذة غياب التنوع في المستندات،



تباعد بين محتوى

المستند الجغرافي والواقع الذي نعيشه



إذ تقتصر على النص الجغرافي، فيما أنه بإمكان واضعي الأسئلة أن يطرحوا رسماً بيانياً أو جدولاً أو رسماً توضيحياً. كذلك فإن المسابقة تغطي درسين من أصل 30 درساً في المقرر، وهذه جريمة بحق التلامذة، كما يقول أحدهم في جلسة مناقشة أسس التصحيح التي جرت في مبنى وزارة التربية امس.

ليس هذا فحسب بل إن النصين الجغرافيين المطروحين يفترقان إلى تحديد المصدر والتاريخ وهو شرط أساسي لمقاربة الأسئلة. عن هذا التساؤل برّر مقرر اللجنة سعيد ترو باننا «أخذنا المسابقة من بنك الأسئلة ويصعب معرفة المصدر».

أما في المجال الثالث المتعلق بكتابة النص الجغرافي فيظهر الجهد بين محتوى المستند والواقع الذي نعيشه. ففيما يشير النص إلى أن النفط يشهد اليوم ارتفاعاً ملحوظاً في أسعاره، ما ينعكس سلباً على تكلفة الإنتاج الصناعي، فإن أسعار النفط تراجعت في الآونة الأخيرة بنسبة 40 إلى 50%. وفي الملاحظات التفصيلية، يفاجأ أحد المكلفين مهمة الإرشاد والتوجيه بمادة الجغرافيا بالسؤال الثالث في المجال الجغرافي الأول عن الاتجاه العام لجرى الليطاني من دون أن يحدد هذا النهر على الخريطة ويطلب

اساتذة الجغرافيا والرياضيات يطالبون باعتماد المرونة مع التلميذ (مروان بو حيدر)



كهرباء

طلبات ترخيص معاملة الإنتاج «مرفوضة»

هذا السعر شهرياً وفقاً للمؤشرات الاقتصادية الرئيسية التي تؤثر في سعر الكلفة وفق معادلات حسابية». وحددت الدراسة مواصفات المشروع على أنه نظام لتوليد الطاقة بواسطة الفيول (وهو نظام نموذجي يتمتع بجميع المواصفات الدولية من تقنية وبيئية: يؤمن عدم التلوث وعدم الضجيج».

إلا أن مصادر مطلعة قالت لـ«الأخبار» إن وزارة الطاقة رفضت طلب فرنسوا وإيلي باسيل بسبب عدم استيفائه الشروط الواردة في قانون تنظيم قطاع الكهرباء 462، وأنها رفضت أيضاً الطلب الأول المقدم من شركة كهرباء زحلة.

منطقة الريحانة، استناداً إلى المادة الوحيدة من القانون الرقم 288 الصادر في نيسان 2014.

وتشير دراسة الجدوى المقدمة من طالب الترخيص إلى أن القدرة الإنتاجية للمعمل ستكون 60 ميغاوات في المرحلة الأولى، على أن تليها مراحل أخرى يزداد فيها الإنتاج إلى 200 ميغاوات، على أن تغذي هذه الكمية من الطاقة الكهربائية شركة كهرباء لبنان أو شركات الامتياز. وتقدر الدراسة أن يكون سعر مبيع الطاقة المنتجة في المعمل إلى شركة كهرباء لبنان أو الامتياز بنحو 20 سنتاً لكل كيلوات، في حالة كان سعر طن الفيول 610 دولارات أميركية «على أن يُعَدل

المشروع من تلوث بيئي يرتد سلباً على صحة المواطن، ولأنه يمثل خطراً أيضاً على حياته، ولا سيما أن المنطقة سياحية». كذلك، قَرّر المجتمعون إبقاء اجتماعاتهم مفتوحة لاتخاذ كافة الإجراءات «لمنع إنشاء هذا المشروع مهما كلف الأمر من تضحيات»، طالبين من وزير الطاقة «عدم الموافقة على الترخيص، وخاصة أنك معنيون مباشرة بصحة الإنسان وسلامته».

وبحسب المعلومات، فإن شركة كهرباء جبيل وبنك بيلوس ممثلين بكل من: إيلي يوسف باسيل، وفرانسوا سمعان باسيل وماريد الفرد شلالا، تقدماً بطلب منحهما ترخيص لإنشاء معمل إنتاج الكهرباء على العقار الرقم 72 من

عن استعدادات لإنشاء معمل لإنتاج الطاقة الكهربائية في بلدة الريحانة». شارك في الاجتماع إلى جانب مفرّج، رئيس بلدية المنصف فوزي نصر، ومخاتير: «البربرة» ميشال مخايل، «حصرايل» ناصيف الحلو، «جدائل» عفيف الحج، «كفر كدة» جورج طنوس، «الريحانة» سمير معوض، «بخعاز» عزيز أبي راجي، «فعال» الفرد خير الله، «عرزوز» سمير شهاب، «شبخان» وليد شيخاني.

وقرّر المجتمعون توجيه كتب إلى وزير الطاقة لإعلان رفضهم منح شركة كهرباء جبيل وبنك بيلوس، الترخيص بإنشاء معمل لإنتاج الطاقة في بلدة الريحانة «لما يمثله هذا

شأن رؤساء بلديات ومخاتير في قضاء جبيل حملة اعتراضية على إنشاء معمل لإنتاج الطاقة الكهربائية في بلدة الريحانة بسبب أثره السلبي على البيئة وانعكاس ذلك على صحة المقيمين في المنطقة، مناشدين وزير الطاقة والمياه أرتور نظريان عدم الموافقة على الترخيص.

مصادر مطلعة قالت لـ«الأخبار» أن وزارة الطاقة أبلغت المعنيين رفضها طلبين لترخيص إنشاء معمل لإنتاج الكهرباء، منها المعمل المقترح في الريحانة.

وعقد أمس اجتماع طارئ في مركز بلدية البربارة بدعوة من رئيس البلدية فادي مفرّج «على اثر ورود معلومات